السلام والتنمية المستدامة: هل من علاقة ارتباطية؟

د. ضرار الماحي العبيد*

د. الناجي محمد حامد**

مقدمة

جذب مفهوم التنمية المستدامة "sustainable development" منذ ظهوره مع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي العديد من المفكرين والاقتصاديين والمختصين في مجالات التنمية وغيرها من مجالات العلوم المختلفة. وقد تم تقديم التعريفات المختلفة للمفهوم من أولئك المختصين، كل حسب مجاله وتخصصه، وحسب الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، مما أفرغ المفهوم عن محتواه الأصلي بل وإضعافه. ومن أكثر التعريفات شيوعاً حول مفهوم التنمية المستدامة هو ذلك التعريف الذي أورده التقرير الدولي "مستقبلنا المشترك Our Common Future، 1987"[1] حيث عُرِّفت التنمية المستدامة "بأنها التنمية التي تلبي رغبات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية رغباتها".

بالمقابل فإن مفهوم السلام يعاني من ذات الإشكالية، فإن غياب الحرب والنزاعات لا يعني تحقيق السلام. وبأن هنالك عدد من المتطلبات الأخرى الهامة لتحقيق السلام بالإضافة إلى انعدام الحرب. وبما أن النمو الاقتصادي يعتبر ضرورياً وليس شرطاً كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، فإنه بالمقابل يعتبر غياب الحرب شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لتحقيق عملية السلام. لكل ذلك أصبح من الأهمية بمكان ربط مفهوم السلام بقضايا التنمية المستدامة بل يظل موضوعاً أكثر تعقيداً وذلك لارتباط السلام بكل جوانب الحياة الإنسانية. وبأن مفهوم السلام أوسع من أن يحصر في معناه الضيق وهو إيقاف الحرب والاقتتال وفض النزاعات بين الأطراف أو الجماعات إنما يمتد إلى تحقيق معدلات تنمية بشرية عالية تضمن تأمين الغذاء وتحسين نوعية الحياة والصحة وتقليص معدلات الفقر والحد من الكوارث البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن كلا من السلام، باعتباره متطلباً ضرورياً للتنمية البشرية، والإدارة الفاعلة للموارد البيئية يشكلان أهمية قصوى بالنسبة للسودان والدول النامية الأخرى في سبيل تحقيق أهدافها التنموية القومية المختلفة. بالإضافة لهذين المتطلبين فإن هنالك متطلبات أخرى لا تقل عنها أهمية، منها تعظيم الجهود لإعادة الإعمار والاستقرار والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وغيرها.

---

* أ. مساعد معهد إسلام المعرفة

** أ. مساعد معهد إسلام المعرفة

[1] World Commission on Environment and Development, (1987), Our Common Future. Oxford: Oxford University Press.

أ/ مجال البحث

يتناول هذا البحث العلاقة ما بين السلام والتنمية المستدامة، آخذاً الحالة السودانية كنقطة مرجعية point of reference حيث ترتبط التنمية المستدامة بالسلام الاجتماعي والاقتصادي ارتباطاً وثيقاً، فإنه يستحيل إيجاد أي منهما في غياب الأخر. وفي ظل السلام والاستقرار تتحقق مفاهيم عديدة مثل حقوق الإنسان والحريات والعدالة والمساواة والمشاركة السياسية والتنموية وغيرها. فإن للسلام اعتبارات متعلقة بالتنمية الاقتصادية، حيث يشكل السلام إطاراً متكاملاً لممارسة التنمية الفعلية. يركز هذا البحث على توضيح مفهوم السلام باعتباره شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. كما يستعرض البحث مفهوم الأمن البشري human security وأهميته في تحقيق الاستقرار والسلام. بالإضافة إلى ذلك يقدِّم البحث الكيفية التي يتم بها ربط مفهوم السلام بقضايا التنمية المستدامة. حيث يتم التركيز على الآثار السلبية الناجمة في حالات انعدام السلام وانتشار النزاعات واستمرارها مما يؤدي إلى إهدار موارد الدولة في تمويل تلك النزاعات بدلاً عن توجيهها نحو أنشطة ومجالات التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يتطرق البحث إلى الجانب التأصيلي في عملية السلام وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة.

يتكون هذا البحث من أربعة مباحث رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. يشتمل المبحث الأول على استعراض عام لمفهوم التنمية المستدامة. كما يقدم البحث في المبحث الثاني مفهوم السلام وضرورة تعريفه بكل وضوح إذ أن الغرض هو تطبيق المفهوم بصورة مفيدة. في المبحث الثالث سيتم تناول العلاقة التي يتم فيها الربط بين مفهوم السلام وقضايا التنمية المستدامة، كما يركز البحث في المبحث الأخير الجانب التأصيلي لمفهوم السلام ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

ب/ أهمية البحث

دائما ما ترتبط أوضاع الحرب والسلام بالوجود الإنساني. كما توصف حالات السلام والاستقرار بالعادية بخلاف حالات الحرب والتي توصف دائماً بغير العادية. ويرجع السبب في ذلك الوصف إلى أن المجتمعات تعتبر حالات الحرب كحوادث معوقة تربك الحياة العادية وتفكك العلاقات الإنسانية. وعلى الرغم من وجود أمثلة قليلة في التاريخ الإنساني لعبت فيها الحروب دوراً هاماً في تحريك الإبداع التقني، إلا أنه وفي أغلب الأحيان يصبح السلام شرطاً ضرورياً وأساسياً مسبقاً للتطور البشري. فإن المخترع والأديب والفنان والمبدع والمفكر وكافة أفراد المجتمع الذين يعملون كأعضاء ومساهمين ومشاركين في عملية التطور البشري في حاجة إلى سلام ومناخ ملائم لتحقيق التطور والإبداع. ونتيجة لذلك يصبح ليس من الغريب تناول مواضيع الحرب والسلام والأمن معاً عند دراسة وفهم التنمية المستدامة. وبالمقابل فإنه من السهولة ربط موضوع النزاعات بقضايا التنمية المستدامة، لأن الأوضاع التي تشهد نزاعات مسلحة وعدم استقرار تنفق مواردها المالية بعيداً عن مجالات وأنشطة ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما يعزز من أهمية هذا البحث هو ذلك الرابط القوي والمباشر بين كل من السلام والاستقرار والأمن ومستويات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. حيث يتناول المبدأ الخامس والعشرون لإعلان ريودي جانيرو والمتعلق بشأن البيئة والتنمية

على وجود وتوثيق ذلك الربط والذي ينص على ضرورة:"ترابط كل من السلام والتنمية وحماية البيئة" "Peace, development and environmental protection are interdependent and indivisible".[2] والمقصود من المبدأ أعلاه بأن فكرة ومفهوم السلام وحماية البيئة تشكلان جزأ لا يتجزأ من مفهوم وفكرة التنمية المستدامة بل ومكملان لها، ويعتبرا شرطين أساسيين من شروط استدامتها. بالمقابل، فإنه كلما تحسن معدل دخل الفرد كلما قلّ خيار مخاطر الصراع، وعليه تبقى التنمية الاقتصادية أساسية للحيلولة دون وقوع الصراع في المستقبل، وفي مجتمعات ما بعد الحرب، كالسودان، فإنها صمام الأمان لمنع الانزلاق في العنف مرة أخرى.[3]

ج/ دراسات سابقة

تشير العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت في مثل هذه القضايا على وجود العلاقة العكسية بين انتشار النزاعات المسلحة والحروب ومستويات التنمية الاقتصادية. يستعرض هذا البحث بعض من تلك الدراسات.

أكدّ بيتر سندري (2008) في ورقته بعنوان "التعاون الإقليمي لأجل السلام والتنمية المستدامة في إفريقيا" "Regional Cooperation for Peace and Sustainable Development in Africa" على وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين النزاعات والتنمية البشرية. مضيفاً بأنه خلال العام 2005 معظم الدول التي سجلت معدلات متدنية في مؤشرات التنمية البشرية human development indicators هي ذات الدول التي عانت من انتشار النزاعات الداخلية المسلحة. وعزا ذلك إلى النزاعات المسلحة التي تضعف من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق المتأثرة مما يؤثر سلباً على معدل مؤشرات التنمية البشرية. [4]

ذكر بوول كولير Paul Collier (2003) في ورقته بعنوان "كسر فخ النزاعات: الحروب المدنية وسياسة التنمية" "Breaking the Conflict Trap: Civil Wars and Development Policy" بأن السبب الرئيسي وراء حدوث النزاعات المسلحة والحروب المدنية يرجع إلى فشل تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والشاملة في منطقة معينة أو بلد معين.[5]

كما أضاف الباحث أعلاه في مقال آخر (1995) بأن الحروب المدنية يمكن أن تؤدي إلى نقص كمية الإنتاج بصورة ملحوظة، حيث شهدت سنوات الحرب المدنية في نيجريا انخفاض مستوى الإنتاج بنسبة 24%.[6]

بينما يذهب ديبيداتا آروبيندا Debidatta Awrobinda على أن النزاع المسلح والتنمية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا انفكاك بينهما. فإنه في معظم الحالات يرجع السبب الرئيسي وراء اندلاع النزاعات المسلحة إلى غياب عملية التنمية

---

[2] تقرير التنمية البشرية: البيئة والتنمية،(UNDP)1992.

[3] أبندقو أكوك، رؤية لضمان السلام، مجلة أبحاث السلام والتنمية، مركز السلام والتنمية، جامعة جوبا، المجلد الخامس، العدد رقم (2) ، أكتوبر 2006، ص. 40.

[4] http//www.eoearth.org/article/Regional_Cooperation_for_Peace_and_sustainable_Development_in_Africa. 19.11.2008

[5] Collier, Paul, Breaking the Conflict Trap: Civil Wars and Development Policy. Washington D.C. World Bank and Oxford University Press, 2003, P.53.

[6] Collier, Paul, Civil Wars and the Economics of the Peace Dividend. Centre for the Study of African Economics, University of Oxford, 1995, P.3

الاقتصادية. بينما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تعطيل وتأخير عملية التنمية، فإن غياب التنمية يؤدي إلى اندلاع النزاعات المسلحة.[7]

وعليه تخلص جميع الدراسات السابقة المذكورة على أن أوضاع السلام والاستقرار تعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن التنمية المستدامة تعتبر شرطاً أساسيا لتحقيق عملية السلام، فلا وجود لتنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

كثر الحديث في السنوات الأخيرة من الألفية السابقة عن مفهوم التنمية وقد أفضى تطور هذا المفهوم إلى طرح مفهوم جديد يسمى "التنمية المستدامة" التي أصبح ينادي بها الجميع، هيئات دولية، جمعيات أهلية، ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المختلفة وباحثون باعتبارها ترياقاً لمعالجة معضلة تدني معدلات التنمية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث. وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك، ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد ومفاهيم هامة.

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع عقد السبعينيات، والذي شهد تطور تكنولوجي ومعرفي أدى إلى زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاع نسبي لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي. وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالآثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والأنشطة الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية على وجه الخصوص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة. وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى الاهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو. وقد أضحت هذه التغييرات مطلوبة في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لاستدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي.

وقد جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن تشكيلة من المفاهيم الجديدة الأخرى مثل العولمة والمجتمع المدني، الاقتصاد الجديد، الحكم الرشيد أو الحوكمة"corporate governance" وغيرها. ونشأت هذه المفاهيم بصفة عامة في سياق موجة العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تثيره من ردود أفعال على كافة المستويات[8].

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية على ضرورة إيجاد بديل يهدف دائماً إلى وجود المواءمة أو التوليفة المطلوبة للعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته، وكذلك التركيز ليس

---

[7] Debidatta Awrobinda, The Peace Process and Prospects for Economic Reconstruction in Kashmir. The Peace Conflict Review, Vol.3, Issue,1, University of Peace, P.7.

[8] Robert I. Tricker, Governance since Cadbury and Current Trends. Corporate Governance International, Vo.2, Issue,2, June 1999

فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع، بل أيضاً على توفير فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من مشكلة الفقر، وغيرها من الخدمات الأساسية.

ومما يجدر ذكره، فإنه وحتى مطلع الستينيات من الألفية السابقة لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات والخطط التنموية والسياسية في معظم دول العالم. وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية، برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج البديل المناسب.

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك Our Common Future" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987. وقد أدى نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية. حيث ذكر ضمن فقراته بأن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة وتفقير إمكانياتها الطبيعية وغيرها.

وقدّم التقرير تعريفاً يعتبر الأكثر قبولاً لمفهوم التنمية المستدامة مقارنة بالتعريفات الأخرى حيث يعتبرها:" بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم". وبذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية وذلك من خلال ثلاثة أنظمة وهي النظام الاقتصادي والنظام البيئي والنظام الاجتماعي[9].

هذا وقد كان لإعلان ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 والذي شاركت فيه 178 دولة، والمنتهى بإعلان " ريو" بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث اعترف المؤتمر علناً، على نطاق واسع، بأن جودة البيئة وسلامة الاقتصاد يرتبطان بعضهما البعض على نحو لا ينفصم. وقد كانت التنمية المستدامة هي الموضوع الأساس في كافة الوثائق الصادرة عن "مؤتمر ريو" ، إذ أن أثنا عشر مبدأ من المبادئ السبع والعشرين الأولى في "إعلان ريو" كانت تركز على مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها محور الاهتمام الأساسي[10].

ومنذ انعقاد تلك القمة "قمة الأرض" استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم، حيث أحدثت تلك القمة نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعني حقيقة أن عملية التنمية يجب أن تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. حيث تم تكوين مفوضية دولية بشأن التنمية المستدامة تجتمع كل سنة ولديها ممثلين من كل دول العالم، كما أن لدى البنك الدولي

---

[9] World Commission on Environment and Development, (1987), Our Common Future. Oxford: Oxford University Press.

[10] تقرير التنمية البشرية: البيئة والتنمية،(UNDP)1992.

نائباً خاصاً للبيئة والتنمية المستدامة، مما يعظم مدى الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة والتأكيد على أهمية البيئة للحفاظ على الأمن والسلام العالميين.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم السلام وعلاقته بالتنمية المستدامة

يعتبر السلام أحد القضايا الهامة في الحياة الإنسانية، ولهذا السبب دأب الإنسان منذ بداية خلقه في البحث عنه والسعي لإرساء دعائمه والابتعاد عن الحرب والتي تعتبر ضد السلام وبأنها طريقة غير ودية لحل النزاعات بين الدول.[11]

فالسلام كمفهوم أخلاقي يقصد به قيم تتمثل في العدالة والشرعية والمساواة والتكامل والحرية التي يمكن أن تتحقق بين أفراد المجتمع. وكمفهوم اجتماعي يقصد به التقدم في مجالات الثقافة وبناء المجتمع الإنساني وعلاقة الإنسان بالإنسان والتنظيمات الإنسانية التي تحافظ على التماسك الاجتماعي. والسلام كمفهوم اقتصادي يقصد به التطور الاقتصادي في المجتمع وتأمين القيم وانسجامها مع طموحات وحاجات المجتمع من حيث تفسير عمليات الازدياد في التطور الاقتصادي. أما السلام كمفهوم سياسي فإنه يشمل النسق السياسي في تنظيم المجتمع وسلوكياته الفكرية ومدى إتاحة الحريات والعلاقة بين الأفراد والجماعات بالسلطة والاستقلال السياسي للدولة. [12]

وطبقاً لقاموس العلوم الاجتماعية فالسلام هو "إنهاء العداوة"، وبهذا التعميم فهو يشير إلى العمليات التي تقوم بها الهيئات والمنظمات الدولية وتجعل منه الهم الأول للدول وتسعى إلى تحقيقه لدرء الحروب لكي تحقق رفاهية الشعوب. [13]

إن السلام والذي يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، لا يعني فقط انعدام وغياب الحروب والنزاعات. بل يذهب مفهوم السلام إلى أبعد من ذلك ليشمل غياب كافة أنواع مهددات الحرب. فإن عملية تجنب نشوب ووقوع حرب وعملية تأمين السلام بين الأمم أو الدول وداخل مجتمعات الدول سيظل ويبقى الشرط الأساسي لحماية الإنسانية.

في هذا الإطار يأتي مفهوم السلام أشمل وأعم من كونه فقط غياب النزاع المسلح، بل يتعداه ليشمل كافة مجالات الحياة الاجتماعية كالسلم الاجتماعي وحماية البيئة ومكافحة الفقر وغيرها من الظواهر السالبة. وقد جاء ذلك جلياً في أحد تقارير الأمم المتحدة والذي ذكر على أن كبرى التهديدات التي تواجه العالم حالياً وخلال العقود القادمة تذهب أبعد من الحروب الطاحنة، بل تتعداها لتشمل الفقر وتفشي الأمراض المعدية والتدهور البيئي:

---

[11] الطيب أبشر الطيب، السلام: ثقافته وآلياته بمنظور إسلامي، مجلة أبحاث السلام والتنمية، العدد الثالث، أكتوبر 2001، جامعة جوبا، ص. 7.

[12] آدم أبشر إبراهيم، دور التنمية في تحقيق السلام المستدام: دراسة حالة جنوب دارفور، رسالة ماجستير السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، ديسمبر 2007، ص. 65.

[13] جمال محمد آدم عبد الله، أثر السلام على التنمية في الولايات الجنوبية "دراسة حالة ولاية الوحدة"، رسالة ماجستير، السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، 2005. ، ص. 24

"…we know all too well that the biggest security threats we face now, and in the decades ahead go far beyond states waging aggressive war. They extend to poverty, infectious diseases and environmental degradation…"[14]

ومما يعزز من شمولية السلام، ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي في العام 1945 إدوارد ر. ستاتنيوس، هوية المكونين الجوهريين للأمن البشري وما يرتبطان به حيث ذكر: " ينبغي لمعركة السلام أن تخاض على جبهتين، أولاهما الجبهة الأمنية، حيث يعني النصر تحرراً من الخوف، الثانية، هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعني التحرر من العوز ولكن النصر وحده على الجبهتين معاً هو ما يمكنه أن يضمن للعالم سلاماً مستديماً"[15].

المبحث الثالث: السلام والتنمية المستدامة في السودان

1.3 تأثير البيئة على النزاعات الداخلية والتنمية البشرية

أشارت المفوضية العالمية للتنمية المستدامة على أن بعض قضايا السلام والأمن تعتمد مباشرة على مفهوم التنمية المستدامة. وتعتبر المفوضية تلك القضايا مركزاً للتنمية المستدامة ".[16] وكثيراً ما ترتبط النزاعات الداخلية بقضية ذات علاقة بالموارد المحلية المتاحة في إقليم أو منطقة معينة. فإن حدوث مثل تلك النزاعات تخلف وراءها آثاراً سلبية متعددة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هنالك بعض الكتابات العلمية المنشورة التي تؤكد على وجود علاقة ارتباطية بين السلام والتنمية المستدامة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

"Renewable resource scarcities of the next 50 years will probably occur with a speed, complexity and magnitude unprecedented in history...We have come to understand that scarcities of renewable resources often produce insidious and cumulative social effects, such as population displacement and economic disruption. These events can, in turn, lead to clashes between ethnic groups as well as to civil strife and insurgency." [17]

---

[14] Human Development Report, 2004, Cultural Liberty in Today's Diverse World, (UNDP), P.57.

[15] تقرير التنمية البشرية، 2005 (UNDP): التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو

[16] تقرير المفوضية العالمية للتنمية المستدامة، 1987، ص. 290

[17] Homer-Dixon, Thomas, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases," International Security, vol. 19, no. 1 (Summer 1994), pp. 5 - 40.

"Possible destruction of the environment during warfare is a threat to every human...The Science for Peace Institute at the University of Toronto estimates that 10 to 30 percent of all environmental degradation in the world is a direct result of the various militaries.[18]

"ستزداد حدة ندرة الموارد المتجددة وبمزيد من التعقيد خلال الخمسين سنة القادمة. وبأنه قد توصل إلى الفهم بأن ندرة هذه الموارد سيولد آثاراً اجتماعية متراكمة مثل نزوح السكان والاضطراب الاقتصادي. وبأن هذه الآثار ستؤدي إلى النزاعات بين المجموعات العرقية والعصيان المدني والمليشيات المسلحة. وبأن التدهور البيئي العالمي المحتمل يعتبر مهدداً لكافة البشر. كما اشار معهد "العلم لأجل السلام" بجامعة تورنتو بأن العلميات العسكرية المختلفة في العالم تسبب في نسبة تتراوح ما بين 10 - 30% من التدهور البيئي العالمي".

يعتبر السودان من الدول التي عانت كثيراً من استمرار النزاعات والحروب الداخلية لفترة طويلة من الزمن منذ نيل البلاد استقلالها في العام 1956. وتشير البيانات والإحصائيات عن حجم التأثير السلبي والانعكاسات المختلفة لتلك النزاعات مما يحجم من مقدرات تلك المؤسسات والمجتمعات المحلية من تحقيق نوعية الحياة المرتقبة. وذلك نتيجة لانخفاض كمية الموارد المتاحة للأفراد بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى مؤسسات التعليم المختلفة وعدم توفير الرعاية الصحية اللازمة وبالتالي غياب حرية الاختيار. حيث تسبب النزاعات المسلحة في تشتيت الموارد المالية الهامة بعيداً عن التنمية الاقتصادية.

يمكن ربط علاقة النزاعات المحلية بنوعية البيئة ومستوى التنمية البشرية بطريقتين:

الطريقة الأولى وهي طريقة مباشرة، حيث يتمثل ذلك في النزاع التاريخي الطويل والذي امتد منذ العام 1955 إلى حين توقيع اتفاقية السلام المشهورة بنيفاشا في العام 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. حيث أدت تلك النزاعات إلى تأثيرات مباشرة على الموارد الطبيعية للبلاد والتي تتمثل في تدمير البنى التحتية والموارد الطبيعية المختلفة والأثر التراكمي المباشر من تلك النزاعات على نوعية ومستوى التنمية البشرية.

وليس ثمة إدراك كاف لما تدفعه التنمية البشرية من أثمان، بسبب النزاعات العنيفة. فقد ذكر تقرير التنمية البشرية للعام 2005 بأن الوفيات في جمهورية الكنغو الديمقراطية المعزوة مباشرة أو غير مباشرة بسبب النزاع تفوق مجموع خسائر بريطانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية معاً، كما زاد عدد النازحين في إقليم دارفور، بسبب النزاع، الدائر حالياً، على أكثر مليون إنسان. [19]

---

[18] Lanier-Graham, The Ecology of War: Environmental Impacts of Weaponry and Warfare. New York: Walker and Company, 1993, P. 31.

[19] تقرير التنمية البشرية، 2005(UNDP): التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، ص. 27

بالإضافة لذلك، فإن انتشار النزاع يؤدي إلى تقويض التغذية والصحة العامة، وتخريب الأنظمة التعليمية وتدمير سبل العيش، وإعاقة الإمكانيات لتحقيق النمو الاقتصادي. فمن بين 32 بلداً في فئة بلدان "التنمية البشرية المنخفضة" كما تقاس بموجب دليل التنمية البشرية،فإن هنالك 22 بلداً عانى كل منها نزاعاً في وقت ما منذ سنة 1990.[20]

في دراسة أخرى لمنظمة الأغذية العالمية، ذكرت بأنه وفي العام 2005 كان عدد البلدان التي تواجه نقصاً حاداً في الغذاء في العالم 36 بلداً فيها 23 في إفريقيا، و7 في آسيا/ الشرق الأدنى، و 5 في أمريكا اللاتينية، و 1 في أوروبا. وكانت الأسباب الشائعة هي النزاعات والحروب الأهلية وسوء الأحوال المناخية.[21]

ويفسر تقرير منظمة الأغذية العالمية بشكل واضح وصريح على أن مشاكل تدني مستويات التنمية البشرية تأتي نتيجة للنزاعات أو حالات الفشل الاقتصادي وسوء الأحوال الطبيعية. كثير من الحالات تكون العوامل الراجحة هي من قبل الإنسان والعوامل الطبيعية متلاحمة فيما بينها لتدهور نوعية ومستوى التنمية الإنسانية بالسودان. والملاحظ أن أغلب الصراعات في إفريقيا عامة والسودان خاصة تكون نتيجة للنزاعات بين البدو الرحل والمزارعين حول الموارد الطبيعية جراء الجفاف والتصحر الذي ضرب المنطقة في فترات متفاوتة منذ النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي. وأمنّ تقرير المنظمة الدولية على أن النزاعات هي أشيع أسباب انعدام الأمن الغذائي، وبأن أكثر من نصف البلدان التي ينتشر فيها نقص التغذية انتشاراً واسعاً كانت تعاني من نزاع في فترة التسعينيات. [22]

أما الطريقة الثانية، وهي طريقة غير مباشرة تمثلت في التأثيرات السلبية الناجمة عن ازدياد السكان المحليين النازحين نتيجة لتلك النزاعات وانعدام الحكم الرشيد للنزاع المتعلق باستغلال الموارد وانخفاض حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال التنمية المستدامة. فإن كل هذه السلبيات تلقي بظلالها على نوعية مستوى البيئة المحيطة والتي تتمثل في ضآلة حجم الموارد البيئية وبالتالي تؤدي إلى تدني مستوى التنمية البشرية لكل من النازحين والسكان الأصليين لمناطق النزوح. وتبين البيانات في الجدولين أدناه حجم النازحين بالسودان وولاية الخرطوم خلال الفترة 1988 - 1998.

---

[20] المرجع نفسه، ص. 28

[21] "لجنة الأمن الغذائي العالمي"، الدورة التاسعة والعشرون. روما، 23-2005/5/26: تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم. http//www.fao.org/docrep/meeting/009/j4968a/j4968a00-htmوصول هذا الموقع الإلكتروني بتاريخ 2008/7/15

[22] نفس المصدر، تم الوصول إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 2008/7/15

جدول رقم (1)

نسبة النازحين في السودان خلال الفترة من 1988 - 1998:

السنة	عدد السكان بالملايين	عدد النازحين بالملايين	النسبة المئوية
1988	28.8	6.8	26.4
1993	25.6	1.7	6.6
1998	29.5	4.3	14.3

المصدر: محمد رحمة الله محمد الزين، دور المنظمات التطوعية في استقرار النازحين، رسالة ماجستير، السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، 2003

جدول رقم (2)

نسبة عدد النازحين من العدد الكلي للسكان بولاية الخرطوم

السنة	عدد السكان بالملايين	عدد النازحين بالملايين	النسبة المئوية
1988	2.1	7.8	85.3
1993	3.5	750.000	21.4
1998	4.4	920.000	21

المصدر: محمد رحمة الله محمد الزين، دور المنظمات التطوعية في استقرار النازحين، رسالة ماجستير، السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، 2003

وقد ذكر تقرير برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة(United Nations Environment Programme (UNEP والصادر في العام 2007 بأن القضايا البيئية ظلت وستظل ضمن العوامل المسببة للنزاع في السودان.[23] وأشار ذلك التقرير في تحليله إلى وجود رابط مباشر وقوي ما بين تدهور الأراضي والزحف الصحراوي والنزاع في مناطق دارفور. مضيفاً على وجود الرابط الواضح جلياً ما بين المشاكل البيئية والنزاع الدائر حالياً في دارفور، حيث تتواصل عمليات العنف وانعدام الأمن على الرغم من اتفاق السلام الذي تم في مايو 2006. موضحاً أنه في منطقة شمال دارفور ذات الكثافة السكانية العالية والمرتبطة بالضغط على الموارد الطبيعية والبيئية قد خلقت أوضاعاً مساعدة على وجود النزاعات. وأضاف التقرير بأنه

[23] United Nations Environment Programme, 2007. Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment. P.6

يصعب تحقيق سلام واستقرار طويل الأمد في تلك المناطق ما لم يتم فهم وتدارك العلاقات القوية ما بين القضايا البيئية ونمط الحياة السائد هناك. [24]

وأمنّ التقرير، على أنه ليس فقط الإدارة الفعّالة وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية هي الأولوية القصوى والمتطلب الرئيسي لبناء السلام في دارفور وبقية أجزاء السودان الأخرى، ولكنه يجب اعتبار تلك القضايا ضمن الأولويات القومية إذا أراد السودان تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي ورفاهية طويلة الأجل. [25]

ومن البديهي أن يؤدي احتدام واستمرار النزاعات المسلحة بالسودان إلى انخفاض مستوى توقع الحياة life expectancy وارتفاع معدلات وفيات الأطفالinfant mortality rates. هذا بالإضافة إلى حقيقة أن النزاعات المسلحة تعمل على تفكيك وإضعاف فعالية النسيج الاجتماعي وفعالية شبكات العمل السياسي بالدولة مما يسهم في عملية الإبعاد الاجتماعي. إن شواغل الأمن البشري الناشئة في السودان ـ مثله مثل بقية الدول النامية الأخرى ـ تكمن في تأمين العمل، تأمين الصحة، عدالة توزيع الدخل، حماية البيئية والأمن من الجريمة.

أما فيما يتعلق بتجربة السودان، فإنه وبوجه عام، لن يتسنى للمجتمع السوداني أن يحقق أياً من أهدافه التنموية إلا في سياق تنمية مستدامة تفضي إلى الأمن البشري. كما أن مسألة انتشار النزاعات الداخلية بالسودان لن تؤدي إلا لمزيد من تفاقم المشاكل الداخلية. وتؤثر هذه النزاعات مباشرة على الحد من استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة والتي تؤثر على المكونات الأساسية للمجتمع. حيث تضعف تلك النزاعات من الجهود التي تبذلها المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم والسلام.

2.3 أبعاد الأمن البشري

يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها ومعانيها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة ومتداخلة مع شتى أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والإرتباط بالقضاء والعدل، والتربية والإرشاد كما أن لفظ " الأمن " هو من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة البينة، إذ تُعرف حقيقته عند النطق به، ولكن شدة وضوحه وكثرة استخدامه من طرف العديد من المختصين وكثرة تعريفاته واشتقاقاته، قد أضفت عليه شيئاً من الغموض وعدم الوضوح.

كما ظل مفهوم الأمن ولفترة طويلة يفسر تفسيراً ضيقاً بأنه أمن الأراضي من العدوان الخارجي والمحافظة على السيادة الوطنية أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي من تهديدات حدوث محرقة نووية. وقد كان الأمن غالباً ما يربط بالدول القومية أكثر منها مما يرتبط بأمن البشر أو أمن الأفراد. وعلى الرغم من حداثة استخدام مفهوم الأمن البشري أو الإنساني human security إلا أن الأفكار التي يحتويها المفهوم تعتبر قديمة. حيث يوجد

[24] نفس المصدر، ص 7.
[25] نفس المصدر، ص. 10

محتوى هذا المفهوم ضمنياً في ميثاق الأمم المتحدة والذي تم التوسع فيه واستيعابه ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights ومعاهدات ومواثيق جنيف الأخرى.

وقد تطور مفهوم الأمن البشري ليصبح سياسة أو قضية ملزمة بواسطة المؤسسات القومية والدولية، خاصة مع صدور تقرير التنمية البشرية للعام 1994. فقد أوصى ذلك التقرير، وضمن ما اشتمل عليه من توصيات أخرى، على توجيه موارد ما بعد الحرب الباردة نحو مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية. كما قدّم التقرير مفهوم الأمن الإنساني كمصطلح أو أجندة تنموية يشتمل على سبعة أبعاد رئيسية وهي الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي.

يمكن اختصار مضمون وجوهر هذا التعريف لمفهوم الأمن الإنساني في ضرورة تأمين الأمن الإنساني من كافة مهددات العنف والحرب والتي تشكل مخاطر على حياة وبقاء الإنسان وحقوقه المادية والمعنوية. فقد ذهب التعريف بعيداً عن المعنى التقليدي لمفهوم الأمن والذي، كما ذكر آنفاً، يرتبط كثيراً بأمن الدولة أو الأمن القومي. بينما المفهوم الجديد للأمن البشري أو الإنساني human security يأخذ في الاعتبار الإنسان أو البشرية كنقطة مرجعية point of reference بدلاً عن التركيز الكلي والحصري على أمن الدولة الحدودي أو أمن الحكومة. بالإضافة إلى ذلك فإن غياب أو انعدام إي من الأبعاد الأمنية السبعة المذكورة ضمن التعريف تعطي مؤشراً بنشوب أو وقوع نزاع في المستقبل. ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف الوارد في تقرير التنمية البشرية هو احتوائه على شروط تعتبر في غاية الصعوبة والتحدي ويشكل طموحات يستحيل تحقيقها.

أما الآن، ومع انتهاء فترة الحرب الباردة بين القوى العظمى في العالم، فقد أصبح مفهوم الأمن يرمز إلى الحماية من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية، وقد انحسرت فكرة الأمن البشري في انشغال الناس بحياة الإنسان وكرامته بدلاً من انشغالهم بالأسلحة. وأصبح مفهوم الأمن الإنساني يتجسد في صون كرامة الإنسان وفي تلبية احتياجاته المادية والروحية وهي احتياجات تعبر عن نفسها ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2000 تحت عنوان "حقوق الإنسان والتنمية البشرية"[26] والذي جاء مؤكداً على الرؤية المشتركة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية، حيث يجمع بينهما رؤية مشتركة وقصد مشترك يتمثل في التحرر من الخوف ومن الظلم وانتهاكات سيادة القانون، علاوة على حرية الفكر والكلام والمشاركة في صنع القرار وحرية مزاولة عمل كريم وعندما تتعزز معاً التنمية البشرية وحقوق الإنسان فإن كلاً منهما يعزز الآخر، وهي متطلبات أساسية لتحقيق السلام وضمان تحقيق التنمية المستدامة. وخلاصة القول إن التنمية المستدامة ضرورية لإعمال حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ضرورية لتحقيق السلام العادل. فالتحولات الاقتصادية والسياسية إلى الديمقراطية جلبت أوجه تقدم فيما

[26] تقرير التنمية البشرية 2000 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك USA المطبعة الشرقية البحرين ، 2000 .

يتعلق بالكثير من حقوق الإنسان وهي أوجه تقدم أصبحت الآن عُرضة للتهديد في عديد البلدان. نتيجة للصراع العرقي وتصاعد الفقر، وتزايد انعدام المساواة والتأزم الاجتماعي.

فالقضاء على الفقر من خلال ضمان مستوى المعيشة اللائق والتغذية الكافية والرعاية الصحية والتعليم والعمل الكريم والحماية من الكوارث ليست مجرد غايات إنمائية، بل هي أيضاً من حقوق الإنسان.[27] ويتمثل التحدي هنا في بناء ثقافة وعي والتزام بثقافة السلام وذلك باستخدام التعليم ووسائط الأعلام والاتصالات لترويج أعراف تعزز من ثقافة السلام في شتى أجزاء المجتمع.[28]

ولذلك كان من الضروري عدم الخلط بين معادلة الأمن البشري بالتنمية البشرية. فإن التنمية البشرية تعتبر مفهوماً أكثر وأوسع نطاقاً من الأمن البشري. فقد عرّف تقرير التنمية البشرية مفهوم التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق خيارات البشر. أما الأمن البشري فإن معناه ينحصر في أن يكون بوسع البشر أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن وبكل حرية وأن يكون بوسعهم أن يثقوا نسبياً في أن الفرص المتاحة لديهم اليوم لن تضيع تماماً في الغد. لذلك فإن هنالك صلة قوية بين الأمن البشري والتنمية البشرية، فالتقدم في أي منهما يعزز من فرص إحراز تقدم في الآخر، والعكس صحيح. وتتضح العلاقة أكثر من خلال الصلة الوطيدة بين تحقيق معدلات تنمية بشرية عالية وبين ضمان المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وجميعها مقومات أساسية لتحقيق السلام.

المبحث الرابع: الجانب التأصيلي لمفهوم الأمن والسلام وعلاقتهما بالتنمية المستدامة

يحتل الأمن مكاناً بارزاً بين المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. كما يعتبر الأمن نعمة من نعم الله عز وجل التي منَّ بها على عباده المؤمنين، فقد قال الله تعالى: (فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف). سورة قريش: 3 -4

وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم" من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا".[29] ومن أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم الأمن، القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل هذا المعنى العميق. من تلك الآيات قوله تعالى: **(وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ)** سورة النحل: 55 وقوله تعالى: **(الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ)** سورة الأنعام: 82 وقوله تعالى: **(وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا)** سورة النور: 55

إن الإسلام يدعو إلى إصلاح الأرض بما ينفع الناس في الأرض، وبإن ذلك النفع يشمل كل عمل صالح ينفع الناس ويمكث في الأرض متضمناً تعزيز التكامل الإجتماعي بين البشر والجنوح إلى السلم والمساهمة في استتباب الأمن والسلام

---

[27] المرجع السابق، ص. 8
[28] المرجع السابق، ص. 8
[29] أخرجه الترمزي

والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدل والاحسان. وهو ما يعني مشاركة كافة افراد المجتمع في تفعيل عملية السلام وتحقيق التنمية المستدامة بدوافع دينية ونوازع ثقافية وحوافز انسانية. كما أشارت بعض الآيات القرآنية المذكورة وبعض الأحاديث النبوية إلى توضيح وتأكيد العلاقة بين أهمية السلام والأمن وتحقيق الطمأنينة والاستقرار وبالتالي إمكانية التعمير والتمكين.

ومن المؤكد بان المنظور الإسلامي للتنمية يدعو دائماً إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح وإحلال الأمن والسلام والذي هو أساس التنمية المستدامة وان ترسيخ التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية تعتبر ركائز أساسية في سبيل إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون فساد أو تبزيرٍ والتي تؤكد على متانة العلاقة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية. لكل تلك الاعتبارات فإن الإنسان هو خليفة الله في الأرض مكلف بإعمارها وهو مسؤول عن إصلاحها ومحاسب عن إفساد بيئتها والعبث بمقدراتها . فإن الفرد المسلم ملتزم بتحقيق عملية السلام والتي تعتبر شرطاً ضرورياً للحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل وبالتالي مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

والدعوة إلى الأمن توجيه إسلامي لإقامة علاقات طيبة وحسنة بين الناس وإصلاح ذات بينهم، وإغاثة الضعيف وإنصاف المظلوم وإغاثة الخائف ونجدة الملهوف، ونصرة الحق، وردع المجرم، فالحياة لا تهنأ بغير أمن والفرد لا يرتاح نفسيا واجتماعيا بغير أمن، والمجتمع لا يستقر بدون أمن .. فإذا ساد ا لأمن اطمأنت النفوس وانصرفت إلى العمل المثمر والارتياح، والأمن تكليف من الله سبحانه وتعالى.

بديهياً أن الإنسان هو المحرك الأساس للنظام الاقتصادي والمركز الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، وهو الكائن الحي المسؤول عن مستوى الأداء. فسبب الأهمال النسبي لقيمة ودور الإنسان وفي حالة انعدام أو غياب عملية الأمن والسلام ستكون المحصلة النهائية هي أن يعيش غالبية البشر في حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وكل هذه الحقائق تؤكد ما توصلت إليه من الأهمية الاستراتيجية للاعتبارات الإنسانية وضرورة تحقيق السلام في العملية التنموية وعليه فان إحداث التغيير المنشود في طريق التعمير المستدام يتطلب تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل أفراد المجتمع تعاملاً تعميرياً فاعلاً مع الخطط والسياسات التنموية.

وهنا يأتي الإسلام ديناً ونظاماً لغرس قيم ومبادئ السلام فيقوم بقواعده العامة المتكاملة العقائدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية والتي تعتبر أسساً حقيقة للحياة البشرية الكريمة وتعزيز الدور القوي بوضع نظام اقتصادي تعميري يعيد قضية التعمير إلى غمارها وهو الانسان. وعلى هذا الأساس المتين ، يختار المجتمع بملء إرادته الحرة مبادئ السلام كآلية عملية واستراتيجية مناسبة تتناسب مع خصائص وإمكانيات الانتاج المتاحة لديه لإحداث التعمير وفقاً لمقاصد محددة ونظام أولويات منضبط وسياسات اقتصادية رشيدة وتوزيع عادل للدخل والثروة إلى آخر العناصر والمكونات الايجابية والفاعلة لوجود النظام الاقتصادي الإسلامي القادر على تحقيق التنمية المنشودة.

خاتمة وتوصيات

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض واللبس من حيث صعوبة تقديم تعريف عملي لهذا المفهوم. وقد تم ملاحظة بأن هذا المفهوم يحمل كل معنى يود المؤلفون عرضه في قضاياهم المختلفة مهما كان نوع وخلفية تلك القضايا. إلا أن استخدام مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة بصورة سليمة سيسهم مباشرة في نشر وبث ثقافة السلام بل والقضاء على العديد من المسببات الرئيسية للنزاعات، ومن ثم تحقيق السلام والاستقرار المنشودين. وستساعد على التقليل من حدة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد الشحيحة مما يؤدي إلى تجنب وقوع العديد من النزاعات بين المجموعات والمجتمعات بل والدول.

لا يمكن للسودان أو أي بلد آخر أن يكون في حالة سلام وأمن دائمين أبدا إلا في حالة أن يتم توفر الأمن وتأمين الحاجات الأساسية لكافة شرائح المجتمع في حياتهم اليومية وبناء مؤسسات دولة الوحدة الوطنية للحفاظ على السلام والأمن الدائمين. إن صراعات المستقبل قد تكون، وفي كثير من الحالات، صراعات داخل الأمم وليست صراعات بينها، وستكون جذورها العميقة هي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي التهميش المتزايد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وبأن السعي إلى تحقيق الأمن في ظل هذه البيئة يكمن في التنمية المستدامة وليس في التسارع وسباق التسلح بين الدول أو داخلها. وبأن البلاد حالياً في مفترق طرق، بينما تواجه العديد من التحديات البيئية المختلفة، فإن اتفاقيات السلام الموقع عليها ما بين 2005 - 2006 علاوة على الطفرة الاقتصادية التي تشهدها البلاد بسبب استخراج وتصدير النفط يوفران فرصة كبيرة لتغيير نوعي إيجابي.

توصي الورقة ضرورة الاستثمار في إدارة البيئة والتي تسهم بدورها في تحقيق عملية السلام الدائم، خاصة في مناطق مثل دارفور. ويمكن أن تسهم تلك الاستثمارات في تجنب النزاعات المحلية على الموارد الطبيعية في مناطق أخرى بالسودان. ويعزى السبب في ذلك إلى أن التدهور البيئي وتدهور نوعية الموارد الطبيعية هي ضمن العوامل المؤدية للنزاع الدائر حالياً في دارفور. وبأن الإدارة المستدامة والرشيدة لموارد البلاد الطبيعية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الحل لأجل تحقيق استقرار اجتماعي وتنمية شاملة وعادلة ومستدامة. ولأجل تحقيق ذلك، يصبح من الضروري غرس الفهم العميق والشامل للقضايا البيئية في الثقافة والسياسات والخطط والبرامج التنموية القومية بالسودان. كما يجب اتخاذ الضوابط والمعايير الفعالة بشأن مواكبة التغييرات المناخية والبيئية والاهتمام بالتنمية الريفية في دارفور وبقية المناطق الريفية الأخرى بالسودان وذلك بهدف تجنب وقوع الاشتباكات حول الموارد الطبيعية المحدودة.

كما توصي الورقة ضرورة اتخاذ الضوابط والخطوات العملية اللازمة للقضاء على النزاعات وأخذ تلك الضوابط مأخذ الجد واعتبارها أدوات حيوية هامة لمنع وقوع نزاعات وتحقيق سلام دائم يؤدي بدوره إلى تحسين نوعية الحياة في تلك المناطق وتطوير مستوى التنمية البشرية. والسعي الجاد لتوفير السلام الذي هو أساس التنمية المستدامة والاستقرار.

إن التعاون على كافة المستويات المختلفة المحلية والقومية والإقليمية والدولية يشكل المفتاح الرئيسي للعديد من الفرص لتحقيق التنمية المستدامة. حيث توصي الورقة بضرورة الاهتمام بعملية بناء القدرات على كافة المستويات وإيجاد وتحسين التشريعات الفعالة لتأمين إعادة البناء وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي لا تؤدي إلى خلق أي نوع من الضغوط البيئية وتهديد حياة الأجيال الحالية أو المستقبلية. كما يجب على الحكومة المركزية والحكومات المحلية الأخرى رفع مستوى حجم الاستثمارات في مجال حماية البيئة والاهتمام باستغلال وترشيد الموارد الطبيعية المتاحة في السودان لأجل تحقيق تنمية مستدامة تلبي رغبات الأجيال الحاضرة ودون المساس بحقوق الأجيال القادمة والوفاء بالتزاماتها المستقبلية. مع ضرورة اغتنام فرصة ارتفاع عائدات النفط ومشتقاته، واستغلال العائدات المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في مشاريع منتجة تحقق الاكتفاء الذاتي وتضمن فرص عمل حقيقية في جميع ولايات السودان.

توصي الورقة بضرورة تفعيل الموروث الثقافي المحلي لرتق النسيج الاجتماعي للحد من النزاعات المحلية وتعزيز ثقافة السلام بين مختلف مكونات شرائح المجتمع السوداني والقبلية والأثنية. واستغلال ذلك الموروث، في ترسيخ روح الاستقرار والتنمية المستدامة.

المراجع

أ/ المصادر:

القرآن الكريم

السنة النبوية الشريفة

ب/ مراجع باللغة العربية:

1- أبندقو أكوك، رؤية لضمان السلام، مجلة أبحاث السلام والتنمية، مركز السلام والتنمية، جامعة جوبا، المجلد الخامس، العدد رقم (2) ، أكتوبر 2006.

2- آدم أبشر إبراهيم، دور التنمية في تحقيق السلام المستدام: دراسة حالة جنوب دارفور، رسالة ماجستير السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، ديسمبر .2007

3- جمال محمد آدم عبد الله، أثر السلام على التنمية في الولايات الجنوبية "دراسة حالة ولاية الوحدة"، رسالة ماجستير، السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، 2005.

4- الطيب أبشر الطيب، السلام: ثقافته وآلياته بمنظور إسلامي، مجلة أبحاث السلام والتنمية، العدد الثالث، جامعة جوبا، أكتوبر 2001،.

5-تقرير التنمية البشرية: البيئة والتنمية، البرنامج التنموي للأمم المتحدة، 1992

6- تقرير التنمية البشرية :2005: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو. البرنامج التنموي للأمم المتحدة.

ج/ مراجع باللغة الإنجليزية:

1 - Brown, Lester R. and Kane, Hal. Full House. *Reassessing the Earth's Population Carrying Capacity*. W.W. Northon & Company. New York, 1994.

2 - Brzezinski, Zbigniew. *Out of Control. Global Turmoil on the Eve of the 21st Century*.. Collier Books. New York, 1993.

3 -Carter, Jimmy. *Talking Peace. A Vision for the Next Generation*. Puffin Books. USA. 1993.

4/- Clinton, Bill. "The National Security Science and Technology Strategy". In: *National Security- Science and Technology Strategy*. The White House, Washington, DC, 1995.

5/- Collier, Paul, Breaking the Conflict Trap: Civil Wars and Development Policy. Washington D.C. World Bank and Oxford University Press, 2003, P.53.

6/ - Collier, Paul, Civil Wars and the Economics of the Peace Dividend. Centre for the Study of African Economics, University of Oxford, 1995, P.3

7/- Committee for National Security. *National Security- Science and Technology Strategy*. The White House, Washington, DC, 1995.

8/ -Debidatta Awrobinda, The Peace Process and Prospects for Economic Reconstruction in Kashmir. The Peace Conflict Review, Vol.3, Issue,1, University of Peace,.

9/-Homer-Dixon, Thomas, Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evident from Cases. International Security, Vol. 19, No.1, Summer 1994.

10/- Gore, Al. *Earth in the Balance: Ecology and the Human Spirit*. Penguin Books. New York, 1993.

11/- Homer-Dixon, Thomas F., Boutwell, Jeffrey H., and Rathjens, George W. "Environmental Change and Violent Conflict". In*: Scientific American*, February, 1993.

12/- Kaplan, "The Coming Anarchy". In: *Atlantic Monthly*, February, 1994.

13/- Kohác, Erazim. "The Faces of Democracy - Looking to the Twenty-first Century", In *Kettering Review*, Fall 1995.

14/ -Lanier-Graham, Susan D. *The Ecology of War. Environmental Impacts of Weapons and Warfare*. Walker and Company. New York, 1993.

15/- Michener, James A. *Texas*. Fawcet Crest. New York, 1985.

16/ Ostrom, Elinor. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action.*. Cambridge University Press. Cambridge, New York, 1990.

17/ -Redclift, Michael. "Sustainable Development and Popular Participation: A Framework for Analysis". In: *Grassroots Environmental Action. People's Participation in Sustainable Development*, Dharam Ghai and Jessica M. Vivian (Eds.). Routledge. London, 1992.

18/- Robert I. Tricker, Governance since Cadbury and Current Trends. Corporate Governance International, Vo.2, Issue,2, June 1999.

19 -Serageldin, Ismail, Cohen, Michael A., and Leitmann, Josef (Eds.). Enabling Sustainable Community Development. World Bank, Washington, DC, 1994.

20/- Human Development Report, 2004, Cultural Liberty in Today's Diverse World, (UNDP)

21- United Nations Environment Programme, 2007. Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment.

22 -World Commission on Environment and Development, (1987), “Our Common Future”. Oxford: Oxford University Press

د/ مواقع على الشبكة العنبكوتية:

1- لجنة الأمن الغذائي العالمي"، الدورة التاسعة والعشرون. روما، 23-2005/5/26: تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم.
http//www.fao.org/docrep/meeting/009/j4968a/j4968a00-h